الاشتقاق بين القدماء والمحدثين

عبد البسيط
جامعة بكالونجان الإسلامية الحكومية
abdulbasithabdullah@gmail.com

ملخص

تهدف هذه المقالة إلى عرض قضية الاشتقاق في نظر اللغويين المتقدمين والمحدثين. يعتبر هذا الموضوع مهما في دراسة اللغة العربية لأنه من إحدى الخصائص التي تتميز بها العربية من سائر اللغات في العالم. يقسم هذان الفريقان الاشتقاق إلى أنواع من صورته الأساسية –وهي نزع كلمة من أخرى مع مراعاة الحروف والأصول والمعاني والترتيب– حتى حدوث تغيير في هذه النقط. وفي هذه الأقسام، هم يختلفون في أصل الاشتقاق هل هو الفعل أو المصدر. هذا الخلاف يمثله مذهب الكوفيين والبصريين من المتقدمين. أما المحدثين فمنهم من يوافق هذا الرأي ومنهم من يقدم أصلا جديدا خارجا عن هذين الأصليين وهو الأصول الثلاثة كما سار بها المعجميون في صناعة المعاجم.

الكلمات الأساسية: الاشتقاق، أصل الاشتقاق، المتقدمون والمحدثون

المقدمة

حظي الاشتقاق بعناية اللغويين منذ وقت مبكر، فقد دعت الحاجة إلى معرفته مع بداية التأليف في النحو وعلوم العربية، لما له من ارتباط بأصول الكلمات ومعانيها وأحوال تركيبها وما سوى ذالك كما دعت الحاجة إليه لمعرفة معاني الأسماء التي نقلها الناس عن العرب وجهلوا أصولها. ويبدو أن جهل أصول الكثيرمن الأسماء الاشتقاقية جعل ناسا يطعنون على اللسان العربي وينسبون أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، لذلك اهتم المتقدمون بتتبع اشتقاق الأسماء لكشف معانيها على وجه التحقيق. وقد اتخذ هذا البحث وجهة واضحة حين ألف عدد من

اللغويين منذ القرن الثاني الهجري كتبا خاصة باشتقاق الاسماء. منهم قديما:الأصمعي وقطرب وأبوالحسن الأخفش وأبو نصر الباهلي والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج والرماني والنحاس وابن خالويه وابن جني. ومنهم حديثا الأستاذ محمد المبارك والأستاذ سعيد الأفغاني والشيخ عبد القادر المغربي[١].

تعريف الاشتقاق

عرف السيوطي أن الاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب، وطريق معرفته تقليب تصارف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة إطراء أو حروفا غالبا كضرب فإنه دل على مطلق الضرب فقط.[٢]

وعرف سعيد الأفغاني بأنه أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق[٣].

والاشتقاق بهذا المعنى علم عملي تطبيقي في اللغة العربية. وهذا مختلف عن مفهوم الاشتقاق عند الغربيين. فهو أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات وينحصر مجاله في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة ووتزويد كل واحدة منها بما يشبه أي يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها. فهو إذن علم تاريخي يحدد كل صيغة كلمة في أقدم عصور تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال[٤].

---

[١] محمد الأنطاكي، **دراسات في فقه اللغة**، (بيروت: دار الشرق العربي،)١٩٦٩، ص ٣٣١.

[٢] السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، الجزء الأول (بيروت: دار الفكر، بدون سنة) ص. ٣٤٦.

[٣] سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية،) ١٩٥٧ص. ١٢٢.

[٤] رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، (القاهرة: مكتبة الخانجي،)١٩٩٩، ص. ٢٩٠.

وهذه التحول والاشتقاق إنما يلحق بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث. أما الأصول الدالة على المواد والأعيان وهو ما يسمونه بالجواهر والأسماء الجامدة فليس بهذه المثابة. فكلمة أرض تدل على هذا الجسم الكروي الذي نعيش عليه ولا يطرأ عليه من العوارض ما يطرأ على الأفعال والأحداث فلا يتغير لفظه ولا يشتق منه غيره إلا ما سمع عن أهل اللغة أنفسهم وما حولوه هم بأنفسهم لمادة «حجر» التي اشتقوا منها «استحجر الطين» ومن ناقة «استنوق الجمل» ومن سيف «سافه» أي ضربه بالسيف. وقد يقال أن الاشتقاق في الجواهر والأعيان سماعي بالجملة أي يرجع فيه إلى ما ورد عن العرب أنفسهم. فالاسم الجامد الذي سمع أنهم حولوه واشتقوا منه نتابعهم فيه. والمصدر الذي سمع أنهم اشتقوا منه صيغا معدودة لنا أن نستعملها وننطق بها وما لا فلا. ومثل ذلك يقال في المصادر واسماء الأحداث. فإننا نقتصر في المشتقات منها على ما سمع منهم ونقل إلينا عنهم. فلا نشتق من «السخط» «سخّطه» بتشديد الخاء «كهيّجه» إذا أغضبه وقد قالوا هم «أسخطه» بالهمزة. واشتقوا من «الحب» «محبوب» و لم يشتقوا «حاب» فلا نستعمله ومن «أحب» «محب» بصيغة اسم الفاعل[٥].

ونتيجة القول أن اشتقاق كلمة من أخرى مما يقصد إليه العرب وله عندهم قياس يعرفونه وأسلوب يجرون عليه ولا يجوز لمن جاء بعدهم أن يشتق ما لم يشتقوه هم.

تقسيم الاشتقاق

قسم اللغويون المتقدمون الاشتقاق إلى أربعة أقسام:

١ .الاشتقاق الصغير أو الأصغر أو العام

هو نزع لفظ من آخر آصل منه بشرط اشتراكها في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها. وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودا في اللغة

[٥] أحمد عبد الرحمن، **عوامل التطور اللغوي**، (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٣) ص. ١٨.

العربية وأكثرها أهمية وعليه تجري كلمة اشتقاق إذا أطلقت دون تقييد[٦]. وأفراد هذا الاشتقاق عشرة: الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة.

٢. الاشتقاق الكبير أو الأكبر أو القلب اللغوي

هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية دون ترتيبها مثل «حمد ومدح»، و«جبذ وجذب» و«كلم ولكم»[٧]. وفكرة التقاليب تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حاول بعبقريته الفذة حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمدا على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة ومبينا من هذه التقاليب من غير المستعمل. وعلى فكرة التقاليب هذه، رتب معجمه « كتاب العين».

٣. الاشتقاق الأكبر أو الإبدال

الإبدال المقصود بتسمية الاشتقاق الأكبر هو الإبدال اللغوي لا الإبدال الصرفي. الإبدال هو إقامة حرف مكان آخر في الكلمة، أو هو ارتباط بعض المجوعات الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته. وحينئذ متى وردت إحدى تلك المجوعات الصوتية على ترتيبها الأصلي، فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات، أو بعضها بحروف آخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات. ومن أمثلته طنّ ودنّ، نعق ونهق، جذم وجذل[٨].

ويرى أميل بديع يعقوب أن الإبدال اللغوي في معظم أمثلته الواردة في كتب اللغة والنحاة أقرب أن يكون ظاهرة صوتية من أن يكون ظاهرة اشتقاقية.

---

[٦] إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢) ص. ١٨٨.

[٧] سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**....ص. ١٢٣.

[٨] إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة**...، ص. ٢٠٥.

ومردّ تلك الظاهرة الصوتية تقارب الحروف المبدلة بالمخرج والصفة أو بأحدهما والخطأ في السمع والتصحيف واللغثة وما إليها[٩].

٤. الاشتقاق الكبار (النحت)

الاشتقاق الكبار تسمية أطلقها بعض المحدثين على النحت. وهواصطلاحا أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها[١٠].

وتكون هذه الكلمة اسما كالبسملة من قولك بسم الله أو فعلا كحمدل من قولك الحمد لله أو حرفا كإنما من إن وما أو مختلطة كعما من عن وما. ولا بد من الحالتين الأوليين من أن تجري وفق الأوزان العربية ومن أن تخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصاريف.

وهناك تقسيمات أخرى لبعض المحدثين كعبد الله أمين في كتابه الاشتقاق حيث يقسم الاشتقاق على ما يلي[١١]:

١. الاشتقاق الصرفي -كما مر- وعرفه بأنه انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها.
٢. الاشتقاق الكبير ويقصد به انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيرة. ويعرف هذا عند بعض العلماء بـــ القلب المكاني. ومن أمثلته قولهم: جبذ وجذب وربض ورضب وغيره.
٣. الاشتقاق الكُبار أو ما سماه ابن جني الاشتقاق الكبير أو الأكبر وهو أن تتحد الكلمات في بعض الحروف وتختلف في باقيها مع اتحادها في المخرج. مثل نعق ونهق: العين والهاء حرفان حلقيان.

---

[٩] إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة...**، ص. ٢٠٨.

[١٠] محمد أسعد النادري، **فقه اللغة مناهله ومسائله**، (بيروت : المكتبة العصرية، ٢٠٠٩) ص. ٢٧٨.

[١١] محمد ابراهيم الحمد، **فقه اللغة ،مفهومه موضوعاته قضاياه**، (الرياض: دار ابن خزيمة، ٢٠٠٥) ص. ٢١٥ و٢١٦.

٤. الاشتقاق الكبّار وهو أن يؤخذ من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة وهو ما يعرف بالنحت. مثاله قولهم د معزة أي أدام الله عزك، وحوقلة أي لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسملة أي بسم الله الرحمن الرحيم.

أصل الاشتقاق

ويتصل بهذا النوع من الاشتقاق –الاشتقاق الصغير– الاختلاف حول أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر. فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هجرية) في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الفعل هو أصل المشتقات بما في ذلك المصدر الذي عدوه فرعا، على حين أن البصريين ذهبوا إلى أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه وفرع عليه.

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. واحتج الكوفيون على هذا بما يلي:

١. المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.
٢. الفعل يعمل في المصدر ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.
٣. الفعل يؤكد بذكر المصدر ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد. فدل ذلك على أن الفعل أصل والمصدر فرع.
٤. هناك أفعال لا مصادر لها مثل نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو كان المصدر أصلا فلا يخلو عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.
٥. المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر
٦. ولا يصح أن يقال إن المصدر إنما سمي به لصدور الفعل عنه بل سمى مصدرا

لأنه مصدور عن الفعل[١٢].

وأما البصريون فاحتجوا

١. أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل
٢. أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره
٣. أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل
٤. أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل والفعل له أمثلة مختلفة كما أن الذهب نوع واحد وما ويوجد منه أنواع وصور مختلفة
٥. أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل
٦. لو كان المصدر مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس و لم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر دل على أنه غير مشتق من الفعل
٧. لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به. فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل
٨. الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم أكرم إكراما بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم

[١٢] أبي البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين،** (القاهرة: مكتبة الخانجي،)٢٠٠٢ ص. ١٩٢و ١٩٣.

الفاعل والمفعول نحو مكرم ومكرم

٩. أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدر فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس به في المسألة[١٣].

واختلف الباحثون المعاصرون أيضا حول هذا الأصل. يميل **سعيد الأفغاني** إلى رأي البصريين في الإشتقاق من **المصدر**، بناء على زيادة المعنى في المشتق على المشتق منه – وكان البسيط مقدم على المركب. وذلك أن للمصدر دلالة واحدة وللفعل دلالتين اثنتين وللاسم المشتق ثلاث دلالت وهي الحدث والزمن ودلالة أخري كالدلالة على اسم الفاعل وغيره. بالرغم من ذلك، يعقب أن العرب تشتق الكلمات من غير المصادر، فاشتقت من أسماء العدد مثل توحد أي بقي وحده، وأسماء الأزمنة مثل أخرف القوم أي دخلوا في الخريف، وأسماء الذوات كأعضاء الإنسان مثل آذنه أي ضرب أذنه، وأسماء الأصوات مثل صلّ يحكى بها صوت شيئ يابس إذا تحرك، ومن حروف المعاني مثل أنعم الرجل أي قال نعم، ومن الأعلام العربية مثل تقحطن أي انتسب إلى قحطان[١٤].

انطلاقا من أن الأشياء المحسوسة أسبق وجودا من الأشياء المعنوية المجردة رأى صبحي صالح أن أصل الاشتقاق هي الأسماء لا الأفعال ولا سيما أسماء الأعيان. ويرى عبثا ضائعا ما ذهب إليه الكوفيون من أن الأفعال هي أصل الاشتقاق. ويؤكد قوله بإكثار العرب من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء وامتلاء المعاجم والكتب العربية بما لا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال. ولقد سبقه بهذا القول ابن جني حيث قال إن المصدر مشتق من الجوهر كالاستحجار من الحجر وغيره[١٥].

ويؤيد الأستاذ عبد الله أمين مذهب البصريين ويضيف إليه دليلا على أن العرب اشتقت من أسماء الأعيان إلى جانب اشتقاقها من المصادر إذ لا يعقل أن

[١٣] أبي البركات بن الأنباري، **الإنصاف...**، ص. ١٩٦ –١٩٣.

[١٤] سعيد الأفغاني، في أصول النحو...، ص. ١٣٤–١٣٨.

[١٥] صبحي صالح، **دراسات في فقه اللغة**، (بيروت: دار العلم للملايين،)٢٠٠٤، ص. ١٨٠–١٨٢.

الفعل «تأبل» أي اتخذ إبلا قد وضع قبل أن يوضع لفظ «إبل» نفسه. وكذلك عربوا أسماء أعجمية ثم اشتقوا منها مصادر وأفعالا ومشتقات، إذ لا يعقل أن يكون العرب قد اشتقوا كل ذلك من مواد الأسماء الأعجمية قبل أن يعربوها. عربوا اللجام ثم اشتقوا منه ألجم الفرس[١٦].

لكن هذه الآراء تمثل جانبا فقط من اللغة لا اللغة كلها. وذلك لأن العرب اشتقت الأسماء من الأفعال نحو «قائم» من «قام»، واشتقت الأفعال من الأسماء نحو «برق» من «البرق» واشتقت الأسماء من الأسماء نحو «استحجر» من الحجر وغيره[١٧].

لم يقبل تمام حسان من آراء الفريقين في اصل الإشتقاق لأنه لا حظ قصور الصرفيين عن بلوغ الأصل الصحيح لتوقفهم عند شكلية الصيغ والزوائد والملاحقات. ويرى في هذا الصدد أن صنيع المعجميين هو الأصح لأنهم اعتمدوا على المتن الذي هو أصول المادة وهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معينا، بل أنهم يقرون بإمكان تعدد المعاني بين الكلمات التي تشترك في هذه الأصول. وهذه الأصول التي تتعلق من **ثلاثة احرف** لم تكن عند المعجميين أكثر من ملخص علاقة أو رحم قربى بين المفردات التي تترابط معجميا بوساطتها. ولذالك فصلوا في الكتابة بين أصول المادة حتى لا تفهم منها كلمة ما على نحو ما هو معروف في المعاجم[١٨].

وبناء على ما تقدم ذهب تمام حسان إلى انه يمكن اعتبار **الاصول الثلاثة أصلا للإشتقاق**. وعلى ذالك يكون المصدر مشتق منها والفعل الماضي وغيره مشتق منها كذالك. ودور هذه الأصول يقتصر على تلخيص العلاقة بين المفردات التي تنضوي تحتها. واقترح استنادا إلى هذا الرأي أن تقسم كلمات اللغة العربية إلى قسمين هما الكلمات المشتقة والكلمات الصلبة. ويدخل ضمنها اي الكلمات المشتقة الجامدة نحو رجل وفرس وماء وكتاب ومتصرفة نحو المصدر والماضي والمضارع والأمر والمشتقات الإسمية وكل ما يتوالد من الكلمات. أما الكلمات

[١٦] رمضان عبد التواب، **فصول ..**، ص. ٢٩١-٢٩٢.
[١٧] إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة...**، ص. ١٩٥.
[١٨] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص. ١٦٨.

الصلبة الوحيدة في اللغة هي الضمائر والظروف والأدوات والخوالف التي لا يدخلها اشتقاق أو تصريف[١٩].

ولعل أقرب المذاهب إلى الحقيقة بالنسبة إلى أصل الاشتقاق مذهب فؤاد ترزي الذي يتلخص فيما يلي:

١. أن أصل الإشتقاق في العربية ليس واحدا، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء (الجامد منها والمشتق) والحروف ولكن بأقدار تقل حسب ترتيبها التالي: الافعال ثم الاسماء فالحروف
٢. إن ما ندعوه بالمشتقات بما فيها المصادر، قد اشتق من الأفعال بصورة عامة
٣. إن هذه الأفعال بدورها قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف[٢٠].

ومع أن معظم ما أتى به اللغويون القدامى والباحثون المحدثون جدير بالدرس لأنه نتاج بحث واستقراء، فإنما نرى أن المسألة هنا لم يقم عليها دليل حاسم. لذالك نرى أن الأجدى مع تقديرنا لكل ما تقدم من آراء هو الإقرار بتعدد مصدر الاشتقاق، فليس شيئ أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من الزعم بأن بعض الصيغ هو الأصل وأن سائر الصيغ الأخرى فروع مشتقة أو الزعم أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو الفعل ثم عكف الناس عليها يشتقون كل الاسماء والأفعال.[٢١]

الخاتمة

من العرض السابق، يتلخص أن الاشتقاق من إحدى الوسائل لإثراء المفردات في اللغة العربية حتى يتضح أن العربية مرنة لمواجهة تحديات العصر بظهور المفردات والمصطلحات في شتى مجال الحياة. أما الاختلاف في أصل الاشتقاق

[١٩] تمام حسان، **اللغة العربية ...**، ص. ١٦٩.
[٢٠] إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة...**، ص. ١٩٦.
[٢١] أحمد محمد قدور، **مدخل إلى فقه اللغة العربية**، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩)، ص ٢١١.

اختلاف منطقي فلسفي غاض النظر عن ظواهر استعمال اللغة بين أبنائها. وينبغي أن يساهم الاختلاف في صناعة المعاجم حتى يسهل على متعلمي العربية اثراء مفرداتها.

المراجع

الأفغاني، سعيد الأفغاني. في أصول النحو. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧

الأنباري، أبي البركات. الإنصاف في مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين. القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢

الأنطاكي، محمد. دراسات في فقه اللغة. بيروت: دار الشرق العربي، ١٩٦٩

التواب، رمضان عبد. فصول في فقه العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩

حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومنباها.الطبعة الثامنة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

الحمد، محمد ابراهيم. فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياه. الرياض: دار ابن خزيمة، ٢٠٠٥

الرحمن، أحمد عبد. عوامل التطور اللغوي. بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٣.

السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. الجزء الأول. بيروت: دار الفكر، بدون سنة.

صالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤قدور، أحمد محمد. مدخل إلى فقه اللغة العربية. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩

النادري، محمد أسعد. فقه اللغة مناهله ومسائله. بيروت : المكتبة العصرية، ٢٠٠٩

يعقوب، إميل بديع. فقه اللغة العربية وخصائصها. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢